

اتحاد الصحفيين السوريين: دور غائب.. أداء قاصر !

في الأشهر الأخيرة من عام 2006 جرت انتخابات الدورة الرابعة لاتحاد الصحفيين السوريين، والآن بعد مرور حوالي أربع سنوات على ممارسة المكتب التنفيذي مهامه في قيادة العمل النقابي، كيف تبدو الصورة الآن، وهل استطاع الزملاء أعضاء المكتب تحقيق نقلة نوعية في مسيرة العمل النقابي لمصلحة الصحفيين السوريين؟

خلال هذه السنوات تم نشر عشرات المقالات والآراء المنتقدة لاتحاد الصحفيين في عدد من الصحف ومواقع الأنترنت وبعض هذه المقالات تناولت مسيرة الاتحاد منذ تأسيسه حتى الآن، وتعرضت لتقصير المكاتب التنفيذية السابقة في الدفاع عن الصحفيين أو العمل على تحقيق مكاسب نوعية لهم تليق بالدور الهام الذي تستحقه مهنة الصحافة والعاملون بها، حتى وصل الأمر ببعض لوصف الاتحاد بجمعية خيرية مهمتها الجبابة وجمع الاشتراكات وتأمين نفقات دفن الموتى!

هناك غياب كامل لاتحاد الصحفيين في الدفاع عن الصحفيين الذين يواجهون متاعب وخلافات مهنية مع إداراتهم في المؤسسات الإعلامية، فهناك كثير من المهنيين تم حرمانهم من الكتابة بسبب ممارسات رؤساء التحرير في إقصاء البعض وتقريب البعض الآخر مما أفقد صحافتنا كثير من الخبرات والأقلام الوطنية، خاصة وأن بعضهم أمضى معظم سني عمرهم في العمل الصحفي، مما أدى بالمحصلة الى تدني مستوى الأداء المهني، وهبوط معدلات التوزيع اليومية لصحفنا الرسمية.

في كل المؤتمرات السابقة يتم تكرار نفس التوصيات والمقررات نفسها ويتم « التأكيد على ضرورة تطوير المهنة والارتقاء بالعمل الإعلامي بما يسهم في تقديم الحقائق والدفاع عن القضايا الوطنية والقومية » ومع تقديري لما ورد في التقرير المقدم للمؤتمر العام الأخير عن اجتماعات المكتب التنفيذي مع الوحدات الصحفية في المؤسسات الإعلامية في الشهر الثامن من العام الماضي، أقول ما هي الخطوات التنفيذية التي قام بها المكتب التنفيذي لتفعيل دور الاتحاد كمؤسسة راعية للصحفيين وتمثلهم وتعمل على تأهيل وتدريب الصحفيين لارتقاء بالعمل الإعلامي، وما هي الدورات المهنية المتقدمة التي أقيمت بهذا الشأن؟

هناك تساؤلات مشروعة تدور في أذهان الصحفيين حول صمت المكتب التنفيذي عن الاتهامات التي وجهها السيد رئيس مجلس الوزراء للصحفيين السوريين خلال لقائه بصحفي دار البعث بتاريخ 24/8/2009. ونشرت تفاصيل اللقاء في صحيفة (البعث) وموقع (البعث ميديا)

حيث قال : « إن الإعلاميين ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :- إعلاميين ملتزمين وأوفياء لقضايا الوطن ومصالحته، وإعلاميين غير ملتزمين بالمصالحات الشخصية، ويتنقلون بين القطاع العام والخاص ويكتبون بطريقة متناقضة، الأمر الذي يفرض ضرورة تخييرهم بين الانتماء الى القطاع العام أو الخاص والانتفاء من حالة الانفصام التي يعيشونها، إضافة إلى الإعلام المعادي الذي لا يوجد أي أمل منه.»

وكان من المفترض أن يقوم المكتب التنفيذي بالدفع عن الصحفيين، والرد على ما جاء في حديث السيد رئيس مجلس الوزراء من تشكيك بانتماء الصحفيين السوريين ووطنيتهم، للتأكيد على الدور المفترض للمكتب التنفيذي في رعاية مصالح الصحفيين والدفع عنهم ضد أي تشكيك من أي مصدر كان!

أيضاً تجاهل المكتب التنفيذي مطالبة مجلس الشعب بتسريح الزميلة سميرة مسالمة رئيسة تحرير صحيفة (تشرين) والزميل منير الوادي بسبب مقال كتبه حول (قانون حل التشابكات المالية) أثار غضب بعض أعضاء مجلس الشعب الذي أجرى تصويتاً قضى بموجبه بتسريح الزميلين المذكورين، ورغم تراجع المجلس عن قراره بتصويت آخر واكتفاء الصحيفة بنشر اعتذار في اليوم التالي، فقد كان من المفترض أن يعلن المكتب التنفيذي تضامنه مع الزميلين المسالمة والوادي، واستنكار ما جرى حتى لا يتم تكرار ذلك من جهات أخرى مما يهدد سلامة زملاء آخرين قد لا ترضى جهات أخرى عن كتاباتهم مستقبلاً!

ملاحظات حول التقرير المقدم للمؤتمر

يتزايد بند النفقات في التقارير المقدمة للمؤتمر سنوياً بطريقة تدل على غياب روح المسؤولية والحرص من قبل قيادة الاتحاد، ومن المعروف أن الاتحاد منظمة لا تملك موارد كافية لتغطية نشاطاتها، ويبدو الأمر مستهجنًا في حال وجود مبالغ في عمليات الصرف والهدر، وربما يعتقد الزملاء في المكتب التنفيذي أنهم يعملون في إدارات حكومية يتم تمويلها من موازنة الدولة غير المحدودة، لذا تبدو المخرقات في الأرقام الواردة في موازنة عام 2010 وعام 2006 كبيرة.

وهنا لابد من التأكيد أن مهمة المكتب التنفيذي هي تقليص النفقات لا زيادتها، والبحث الجاد عن مصادر تمويل أخرى لا المبالغة في تبديد الموارد القليلة المتاحة، ويمكن مراجعة بعضها :

- جاء في بند الأجور والتعويضات لموازنة الاتحاد العام التقديرية 2010 أن المبلغ المصروف هو 3500000 ليرة سورية بينما بلغت الأجور والتعويضات لعام 2006 مبلغ 2142588 أي بفارق وقدره 1357412 ليرة سورية، ولو أخذنا بعين الاعتبار زيادات الرواتب والأجور فلن تبلغ هذا الفارق إلا إذا حصلت زيادة في عدد الموظفين لم يشر إليها التقرير !

- جاء في بند المحروقات لعام 2010 أن كلفة المحروقات بلغت 750000 ليرة سورية، بينما بلغت كلفة المحروقات عام 2006 مبلغ 476301 ليرة سورية، ويبدو أن السيارات الخمسة الجديدة تسببت في زيادة كلفة المحروقات بما فيها السيارات المخصصة لرئيس الاتحاد !

جاء في بند تعويض المجالس والمؤتمرات في موازنة عام 2010 مبلغ 600000 ليرة سورية، بينما بلغت عام 2006 مبلغ 123800 ليرة سورية، وطبعاً هناك تباينات كبيرة بين الرقمين، إلا إذا قام الزملاء بعقد الاجتماعات أيام العطل والأعياد الرسمية.

- جاء في بند إيفاد وفود في موازنة عام 2010 مبلغ 650000 ليرة سورية بينما بلغ الرقم عام 2006 مبلغ 25885 ليرة سورية، ويبدو أن الاهتمام بالسياحة أصبح المشاغل الأول للزملاء أعضاء المكتب، فخلال الأعوام السابقة تم إيفاد ثلاثة (وفود سياحية) إلى الصين الشعبية، وتشكل الوفد الأول من ستة زملاء منهم ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي والوفود التالية تشكلت من ستة زملاء برئاسة أحد أعضاء المكتب !

يشير كثير من الزملاء إلى أن اختيار أعضاء هذه الوفود يتم عن طريق (القرعة) لا بالانتخابية التي يفرضها رئيس الاتحاد على الأوصحاب والأحاب! لذا يتم تجاهل الزملاء المتقاعدون ولما يتم إدخال أسمائهم في جداول القرعة !

اقتراح

أعتقد أنه من المناسب إجراء تعديل في تسمية رئيس الاتحاد ليصبح (المدير العام لاتحاد الصحفيين) حتى يكون الأمر أكثر انسجاماً مع الواقع، فمنذ بداية الدورة الرابعة عام 2006 استمر رئيس الاتحاد يمارس مهامه في دار المبعث إضافة إلى عمله كمدير عام ورئيس تحرير لها لأكثر من عامين، وكان يطلب من أعضاء المكتب التنفيذي الحضور إلى مكتبه في دار المبعث لعقد الاجتماعات الدورية، وعندما تم إنهاء عمله في دار المبعث اضطر لممارسة عمله في مقر الاتحاد، لذا قام بتغيير أثاث مكتبه ليوفر (البريستيج) المناسب الذي اعتاد عليه خلال عمله كمدير عام لدار المبعث لفترة طويلة !

المفارقة أن بند تكاليف شراء أربع سيارات لأعضاء المكتب التنفيذي وسيارة إضافية من النوع الفاخر لرئيس الاتحاد مع تكاليف تغيير أثاث مكتب رئيس الاتحاد لم يرد أي ذكر لها في بند النفقات الذي تضمنه تقرير المكتب التنفيذي لعام 2010، ويبدو أن هذه المبالغ جاءت هدية من السماء للاتحاد، لذا لابد من تقديم الشكر للسماء على هذا العطاء، والدعاء بطول العمر لرئيس الاتحاد السابق !

بتاريخ 25/2/2009، شكل مجلس الاتحاد لجنة صياغة لميثاق الشرف الصحفي برئاسة الزميل قاسم ياغي وعضوية مجموعة من الزملاء، والمسؤال إلى أين وصل مشروع الميثاق؟

خطا شائع

يقال: أن هناك عيداً سنوياً للصحفيين، والأصح هو عيد يأتي مرة واحدة في عمر الصحفي حين (يقال) من عمله اقصد حين يتقاعد،

وان سأطرح سؤالاً للزملاء العاملين في الوسائل الاعلامية المسموعة والمقروعة والمرئية: هل شعر ايا منهم بالعيد أو سمع به ولو بالمصادفة؟ وإذا وجد أحدكم الماجابة ارجوا أن يرسلني على عنواني الالكتروني sabri-issa@hotmail.com وله مني لك الشكر والمحبة!

صحيفة ساعي الشام

ورد في تقرير الصندوق التعاوني الاجتماعي لعام 2010 أنه تم إبرام عقد مع مستثمر جديد لإصدار صحيفة (ساعي الشام) الاعلانية وأن المستثمر قام بتسديد أكثر من ثمانية ملايين ليرة سورية للصندوق التعاون الاجتماعي، وتم دفع ثلاثة ملايين ونصف لمؤسسة الاعلان، وتم تشغيل مبلغ ستة ملايين ليرة سورية بفائدة سنوية، وتمت جدولة المبلغ المتبقي على المستثمر والمبالغ عشرة ملايين ليرة سورية ليتم دفعه قبل نهاية 30/6 من هذا العام!

تري لماذا تم السكوت عن مطالبة المتعهد بالمبلغ المطلوب منه دورياً كل شهر حتى لا يتراكم المبلغ ليصبح عشرة ملايين ليرة سورية تمت جدولتها لصالح المتعهد وحرمان الصندوق من الفوائد القانونية التي تترتب بسبب هذا التأخير!

مناقشة بالأرقام

العقد المبرم مع المستثمر ينص على قيامه بدفع مبلغ ثمانية آلاف ليرة سورية عن الصفحة الواحدة للصندوق التعاون الاجتماعي، ويقوم الصندوق بدفع حصة المؤسسة العربية للاعلان البالغة 25 % أي 2000 ليرة سورية ليتبقى للصندوق مبلغ 6000 ليرة سورية عن الصفحة الواحدة.

المعروف أن مؤسسة الاعلان تتقاضى مبلغاً مقطوعاً من الصحف الاعلانية الخاصة وقدره 12500 ليرة سورية عن كل صفحة اعلانية. ولأن المؤسسة (مشكورة) تقدم الدعم للصندوق التعاوني فهي تتقاضى مبلغاً رمزياً عن الصفحة الاعلانية من صحيفة الساعي الاعلانية، وهذا يقودنا الى طرح السؤال التالي: ترى لو كانت صحيفة الساعي امتيازاً خاصاً، لما يقوم صاحبها بدفع مبلغ 12500 ليرة سورية عن الصفحة الواحدة لمؤسسة الاعلان؟

وهنا يبدو التساؤل مبرراً.. لماذا تم تحديد مبلغ 8000 ليرة سورية في العقد الموقع مع المستثمر لقاء الصفحة الواحدة ومن المستفيد من الفارق الذي يبلغ 4500 ليرة سورية.

عودة إلى الأرقام

المعروف أن صحيفة (ساعي الشام) تصدر أسبوعياً وبعدد صفحات يتراوح بين 32 صفحة و 40 صفحة، وحتى لا أتهم بالمبالغة سأقول أنها تصدر بـ 32 صفحة وسطياً، وبعملية حسابية بسيطة يمكن ضرب عدد الصفحات بـ 4500 ليرة سورية فيكون لدينا المبلغ الناتج 144000 ليرة سورية أسبوعياً وفي الشهر الواحد 576000 ليرة سورية، وفي العام 6912000 ليرة سورية وإذا تم حسم نسبة 25% من المبلغ لصالح مؤسسة الإعلان فسيبقى للصندوق مبلغ 5184000 ليرة سورية.

ترى من المستفيد من ضياع هذا المبلغ على الصندوق التعاوني؟ وما هو سر توقيع العقد مع المستثمر لمدة عشر سنوات؟

طبعاً هذا العقد سيكون ملزماً للمكاتب التنفيذية اللاحقة إلا إذا حصل الزملاء في المكتب التنفيذي على ضمانات ببقائهم في مواقعهم لعشرة سنوات قادمة؟!

مفارقة لابد من إيرادها وهي توقيع عقود مع المستثمر نفسه لإصدار صحف إعلانية باسم الساعي في المحافظات السورية (ساعي المشهباء) وساعي يشمل يصدر تحت عنوان (الساحل - الوسطى - الجنوبية - الجزيرة) بالشروط نفسها التي ذكرتها عن الصيغة التعاقدية لصحيفة ساعي الشام!

تساؤلات

هناك أمر في غاية الأهمية لابد من طرحه وهو التعطيم التام والتكتم الشديد الذي يفرضه الزملاء في المكتب التنفيذي على تداول أي معلومات تتعلق بالمكتب ونشاطاته وتقاريره، ومن المفترض أن يكون هناك موقع الكتروني يحتوي كل المعلومات الخاصة بالصحافة السورية وتقارير المؤتمرات والقوانين الخاصة بالعمل النقابي والإعلامي مع أسماء الصحفيين وعناوين بريدهم الإلكتروني بما يفسح المجال للتواصل للمعلوماتي ويتضمن الموقع صحيفة الكترونية إخبارية يتم تحديثها أكثر من مرة في اليوم ولتعميم الفائدة يمكن رقمنة تاريخ الصحافة السورية مع نماذج عن إصدارات الصحافة السورية خلال مائة عام، ويمكن لهذا الموقع أن يكون ساحة للحوار مع كل أطراف المجتمع السوري بما ينعكس بالفائدة المعرفية لكل قطاعات المجتمع.

برسم جائزة المليون

أقترح على الإعلامي جورج قرداحي سؤالاً (تعليزياً) يمكن أن يطرحه في برنامجه (من سيربح المليون) عندما يصل أحد المتسابقين إلى المراحل الأخيرة ليربح المليون وهو: ما هو الدور الذي يقوم به فرع دمشق لاتحاد الصحفيين، وما هي مهامه؟ اعتقد أن أي متسابق سيعجز عن الإجابة، وسيخسر المليون بالتأكيد، وربما يخرج من البرنامج حاضي التقديم!

حاشية

تري لو تم وضع مقاييس تتطلب توفر شرط الكفاءة والإبداع المهني لاختيار رئيس الاتحاد وأعضاء المكتب التنفيذي، هل يصل إلى عضوية المكتب التنفيذي أحد من الذين تم اختيارهم أو انتخابهم منذ تأسيس الاتحاد.. وحتى الآن؟

المصدر: صبري عيسى - داماس بوست